AMAALA

هدفها صون وحماية البيئة البحرية:

أمالا توقع اتفاقية شراكة مع مؤسسة الأمير ألبرت الثاني ومركز موناكو للعلوم ومعهد علوم المحيطات

من اليسار إلى اليمين- سعادة برنارد فوتريه نائب الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو، السيد ونيكولاس نيبلز الرئيس التنفيذي لمشروع أمالا، حضرة الأمير ألبرت الثاني، أمير موناكو، السيد تركي السديري (عضو مجلس إدارة مشروع أمالا، البروفيسور باتريك رامبال رئيس مركز موناكو للعلوم، والسيد روبرت كالكانيو الرئيس التنفيذي لمعهد علوم المحيطات يوقعون الاتفاقية في مونت كارلو

الشعاب المرجانية والحياة البحرية في أمالا

معهد علوم المحيطات في مشروع أمالا من الخارج

الرياض/موناكو - 3 اكتوبر 2019: أبرمت أمالا، الوجهة السياحية فائقة الفخامة على ساحل البحر الأحمر للمملكة العربية السعودية ونموذج الحياة المرتكز على النقاهة والصحة، يوم الجمعة 27 سبتمبر، اتفاقية شراكة مع مؤسسة الأمير ألبرت الثاني ومركز موناكو للعلوم ومعهد علوم المحيطات.

أقيم حفل التوقيع في معهد علوم المحيطات عشيّة اختتام معرض موناكو لليخوت، وحضره الأمير ألبرت الثاني، أمير موناكو، وأعضاء من الديوان الملكي للمملكة العربية السعودية، ونيكولاس نيبلز الرئيس التنفيذي لمشروع أمالا، وأعضاء المجلس الاستشاري لأمالا، إضافة إلى نخبة من الشركاء والضيوف، وأعقبت حفل التوقيع مأدبة عشاء لكبار الشخصيات أعدّها الطاهي ماورو كولاجريكو الحائز على "ثلاث نجمات من نجمات ميشلان".

يأتي هذا التوقيع في أعقاب الاتفاقية الإطارية التي تم توقيعها العام الماضي خلال معرض موناكو لليخوت لاستكشاف سبل التعاون المشترك. وسيتعاون الشركاء معاً في مبادرات البحث وصون الحياة البحرية في محيطات العالم من خلال أربع فرص محددة للمشاريع المشتركة: حماية الشعاب المرجانية؛ حماية التنوع البيولوجي؛ إنفاذ المناطق البحرية المحمية؛ ومكافحة التلوث البلاستيكي.

وقال نيكولاس نيبلز، الرئيس التنفيذي لمشروع أمالا: "تنطوي مؤسسة الأمير ألبرت الثاني على رفع مستوى الوعي حول تأثير الأنشطة البشرية على البيئة الطبيعية، والتشجيع على تبني الحلول المبتكرة، والسلوكيات الأكثر وعياً بالبيئة، ومن هذا المنطلق فإن أهداف المؤسسة تتماشى بشكل طبيعي مع توجهات أمالا، إذ نلتزم بالتطوير المستدام خلال مراحل التصميم والبناء والتشغيل، والعمليات المحايدة من حيث الأثر الكربوني، ومن ثم نحن فخورون بشراكتنا مع المؤسسة، فيما نسعى لبناء واحة ساحلية مزدهرة، ووجهة ترتقي بالسياحة المسؤولة في العالم".

وقال سعادة برنارد فوتريه نائب الرئيس والرئيس التنفيذي لمؤسسة الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو: "تسببت الأنشطة البشرية بتأثيرات مدمرة على المحيطات والبحار، ونتطلع من خلال شراكتنا مع أمالا إلى العمل سوياً لزيادة مستوى الوعي بهذه التأثيرات، مع جعل الحفاظ على البيئة والاستدامة محورًا يمتد إلى قلب المستقبل. موناكو ملتزمة منذ مدة طويلة بالحفاظ على البيئة، ونحن متحمسون للعمل مع أمالا لحماية التنوع الحيوي للبحر الأحمر واتخاذ خطوات تحافظ على طبيعته للأجيال المقبلة.»

وأضاف البروفيسور باتريك رامبال رئيس مركز موناكو للعلوم "يسعدنا جدًا أن ننضم إلى هذه الشراكة مع أمالا، فهذا سيمكننا من إنجاز أبحاث رائدة في مكان لم يستكشف سابقاً. سيتيح لنا هذا المشروع التعاون للوصول إلى فهم أفضل لبيولوجيا الشعاب المرجانية من أجل حماية بيئتها بصورة أفضل، فالشعاب المرجانية في البحر الأحمر تمتاز بخصائص استثنائية، على رأسها مقاومتها للظروف البيئية الضاغطة، ونحن متلهفون لاستكشافها مع الباحثين السعوديين."

يشكل هذا الحدث أول شراكة لمشروع أمالا، والذي يوصف بـ"ريفييرا الشرق الأوسط" ويرتكز على "الرفاهية والرياضة"، و"الفن والثقافة" و"الشمس والبحر ونمط الحياة"، وتكرس الوجهة للبناء المستدام واليخوت والممارسات التشغيلية، فيما يشكل الحفاظ على البيئة وتعزيزها أهمية قصوى لنجاح المشروع الطموح. ويشكل تطوير ممارسات اليخوت المستدامة أحد أهداف أمالا أيضًا، فهذا المشروع على بعد 2005 ميل فقط من موناكو، أي ما يعادل وسطيًا ستة أيام من الإبحار، وهو الملجأ المثالي للبحارة وعشاق البحار للتوسع في وجهات اليخوت في البحر المتوسط.

يأتي هذا التوقيع كثمرة للمشاركة في معرض موناكو لليخوت حيث استضافت أمالا أول اجتماع للمجلس الاستشاري. كما حضر المجلس الاستشاري لأمالا وضيوف أمالا، حفل مونت كارلو الثالث للمحيطات العالمية، وهو الحدث الذي يختص بجمع التبرعات بحضور الفنانين وأكبر المتبرعين الدوليين لحضور حفل حصري لصالح المبادرات العالمية للمؤسسة المكرسة لاستدامة المحيطات. وكرم في الحفل روبرت ريدفورد المحارب القديم للتغير المناخي عن إسهاماته القيمة في حماية البيئة.

ويمثل مشروع أمالا جزءًا من مجموعة مشاريع البحر الأحمر، التي شاركت مع مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر في معرض اليخوت في موناكو للعام الثاني على التوالي.

أظهرت مجموعة مشاريع البحر الأحمر الفرص الواعدة في الساحل الغربي للمملكة، كأحد الجنان البكر في العالم لصناعة اليخوت الفاخرة وعشاق الإبحار ورعت حدثين رئيسيين هما: قمة اليخوت وحفل توزيع الجوائز اللذان أقيما في 24 سبتمبر.

انتهى

نبذة عن أمالا

صمم مشروع أمالا ليكون الوجهة السياحية فائقة الفخامة على ساحل البحر الأحمر للملكة العربية السعودية، حيث بات يعرف اليوم بتسمية "ريفييرا الشرق الأوسط" نظراً لتوفيره مرافق استثنائية مرتكزة على النقاهة والصحة والثقافة والفنون والرياضة والسياحة العلاجية.

ويغطي مشروع أمالا مساحة 3800 كيلومتر مربع (1460 ميلاً مربعاً)، إذ يضمّ ما يزيد عن 2500 غرفة فندقية و800 فيلا سكنية وشقة ومنزل، إضافة إلى 200 محل ومطعم ومؤسسة تجارية تتميز بالرقي والترف.

وبفضل نظامه الإيكولوجي البكر ومرافق اليخوت ذات المستوى العالمي، سيكون باستطاعة الزائرين تمديد موسم الغوص والإبحار في البحر الأبيض المتوسط حتى شهر سبتمبر وما بعده. ونظراً لقربه من وجهات رئيسة في المنطقة، بما في ذلك مدن الرياض ودبي وإسطنبول، يعيد مشروع أمالا تعريف تجربة السياحة من خلال تقديمه رحلات منسّقة لم يسبق لها مثيل.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.amaala.com أو متابعة أمالا على تويتر @WelcomeToAmaala ولينكدإن LinkedIn

نبذة عن صندوق الاستثمارات العامة

يسعى صندوق الاستثمارات العامة لأن يصبح واحداً من أكبر صناديق الثروات السيادية وأكثرها نفوذاً في العالم، بحيث يتيح نشوء قطاعات وفرص جديدة من شأنها أن تعيد تشكيل اقتصاد العالم المستقبلي، بينما يقود في الوقت نفسه التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

لتحقيق ذلك، يقوم صندوق الاستثمارات العامة ببناء محفظة عالمية متنوعة من خلال الاستثمار في فرص جاذبة وطويلة الأجل عبر كافة القطاعات والأصول على الصعيدين المحلي والدولي. وبالعمل جنباً إلى جنب مع شركاء استراتيجيين عالميين ومديري صناديق استثمارية معروفين، يمثل الصندوق ذراع الاستثمار الرئيس في المملكة ليقدّم استراتيجية تركّز على تحقيق عوائد مالية مجزية وقيمة طويلة الأجل لاقتصاد المملكة العربية السعودية، وذلك تماشياً مع رؤية 2030.

خلال مبادرة مستقبل الاستثمار التي أقيمت في أكتوبر 2017، تم إطلاق برنامج صندوق الاستثمارات العامة (2018-2020) كأحد برامج تحقيق رؤية 2030. وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة هو أحد 12 برنامجاً ويمثل خريطة طريق للأعوام الثلاثة القادمة من حيث تعزيز مكانة الصندوق كمحرّك للتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودوره في تحويل المملكة إلى قوة استثمارية عالمية. وسوف يشهد البرنامج ارتفاع أصول الصندوق التي هي قيد الإدارة إلى أكثر من 400 مليار دولار بحلول العام 2020، ويحدّد كيفية توجّه الصندوق لاستكمال تنمية القطاع الخاص في المملكة من خلال استثماراته المحلية الجديدة، والموزعة بين محافظ "السعودية القابضة"، "تطوير وتنمية القطاعات السعودية"، "المشاريع العقارية وتطوير البنية التحتية"، و"المشاريع الكبرى".